مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد السادس والعشرون، يونيو 2016

الجُمْلَةُ الاعتِرَاضيَّةُ فِي سُورَةِ (ص)

بين الموقع والدِّلالة

د. مخزوم علي الفرجاني*

المقدِّمة

تُعَدُّ الجملةُ الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النظام اللُّغوي، والنظام اللغوي بجوانبه المتعددة «أشبه بطبقات الأرض، كلَّما كشفت عن طبقة وحللت عناصرها المختلفة، ظهرت طبقة أخرى تليها مكونة من عناصر تحتاج إلى البحث والتحليل. وهذه العناصر جميعها يتداخل بعضها في بعضها الآخر ويتفاعل معه»[1]، والجملة الاعتراضية عنصر من هذه العناصر التي يتكون منها هذا النظام الرفيع؛ كما أن الجملة في هذا النظام قد تقع موقع اللفظ المفرد، وتؤدي وظائفه النحوية المعروفة، نحو: الفاعلية والمفعولية وغيرها، فيكون لها محل من الإعراب، وقد تقع في غير هذه المواضع فتفيد الكلام بعض المعاني الدلالية التي لا يؤديها اللفظ المفرد، كأن تكون ابتدائية، أو تفسيرية، أو اعتراضية، أو غير ذلك من المواضع التي توصف فيها بأنها لا محل لها من الإعراب[2].

وهذا البحث سيقف -بعون الله- عند إحدى هذه الجمل الموصوفة بأنها لا

* الجامعة الأسمرية.

1- بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص9.

2- ينظر مغني اللبيب، لابن هشام، ص43 وما بعدها.

محل لها من الإعراب، وهي (الجملة الاعتراضية)، مبينًا أهمية موقعها في بناء النظام اللغوي؛ إذ قد يظن بعضٌ أنها قد فقدت شيئًا من أهميتها، إذ جاءت بين شيئين متطالبين، لكن هذا البحث سيبين أن وقوعها بين عنصرين متطالبين هو المؤشر إلى أهميتها ودورها في بناء الجملة العربية؛ فاللغة إذ وضعت الجملة المعترضة في هذا الموقع أرادت أن تثير الانتباه وتلفت التفكير؛ وإلَّا « فلماذا كان سلوك العربية هنا أن تضع ما يسمى اعتراضًا بين عنصرين كل منهما يطلب الآخر طلبًا شديداً بحيث يتوقع المستمع ذكر ثانيهما عند ذكر أولهما؟ »[3]

ولهذا كان عنوان هذا البحث: الجملة المعترضة في سورة (ص) بين الموقع والدِّلالة.

إن كثرة دوران هذه الجملة في الشعر والقرآن لخيرُ دليل على ما تتمتع به من أهمية في النظام اللغوي، ولإيماننا بأهمية التطبيق على اللغة العالية، لغة النص القرآني وقع الاختيار على سورة من سوره العظيمة، وهي سورة (ص)؛ لتكون موضوع الدراسة في هذا البحث، حيث استدعت طبيعة البحث تقسيمه وفق الآتي:

تمهيد، يشمل دراسة:

- الجملة لغة واصطلاحًا
- الاعتراض لغة واصطلاحًا

وجانب دراسي اشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: ويشمل دراسة نظرية للجملة المعترضة، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: أهمية الاعتراض في الجملة

المطلب الثاني: مواضع الجملة المعترضة

المبحث الثاني: خصص للدراسة التطبيقية للجملة المعترضة في السورة

الخاتمة، ضمنت أهم نتائج البحث.

وأخيراً أقول ما قاله أستاذنا الفاضل علي أبو المكارم: « إن التراث النحوي يعد في الواقع ركامًا هائلًا ينبغي تحليله، للوقوف على ما يتصل بقضايا المنهج

3- بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص82.

عامة، وما يتعلق بالتفصيلات الجزئية، وإني لأرجو أن تكون المحاولة الآتية تسهم بنصيب في استخلاص قضايا المنهج، ووضعها معًا في إطار كلي»[4].

تمهيد: تحديد مفاهيم المصطلحات (الجملة - الاعتراض)

أولاً: الجملة لغة واصطلاحًا

أ. لغةً

قال الخليل: «الجملة: جماعةُ كل شيء بكماله من الحساب وغيره. وأجملت له الحساب والكلام من الجملة ...»[5].

وقال ابن فارس: «جمل: الجيم والميم واللام: أصلان أحدهما تجمُّع وعِظَم الخلق، والآخر: حُسْنٌ. فالأول قولك: أجملت الشيء، وهذه جملة الشيء وأجملته، حصلته»[6].

وفي القاموس الجملة: جماعةُ الشيء، وأجمل الشيءَ جمعه عن تفرقه[7]. وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا﴾ [الفرقان: 32]؛ «أي هلا نُزِّلَ عليه القرآن جملة، كما أنزلت التوراة على موسى»[8].

ب. اصطلاحًا

أما الجملة في الاصطلاح النحوي فهي الفعلِ وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما نحو، ضرب اللصُّ، و أقائم الزيدان، وكان زيد قائمًا، وظننته قائمًا.

فالجملة هي «الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من

4- أصول التفكير النحوي، لعلي أبي المكارم، ص16-17.
5- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، مادة (جمل)، 143/6.
6- مقاييس اللغة، لابن فارس، مادة (جمل)، 481/1.
7- ينظر القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مادة (جمل)، 979/1.
8- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، 267/2.

اللغات، وهي المركب الذي يبين المتكلم به أن صورة ذهنية كانت قد تألفت أجزاؤها في ذهنه، ثم هي الوسيلة التي تنقل ما جال في ذهن المتكلم إلى ذهن السامع »[9]

تأليفها

تتألف الجملة من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدتا الكلام، ولا يصحُّ أن تتألف الجملة من غير مسند ومسند إليه.

وقد ذكر سيبويه المسند والمسند إليه، وعقد لهما بابًا سماه: « هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدًا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه -يقصد الخبر- وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك.

ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدٌّ من الآخر في الابتداء »[10].

وذكرهما الفراء من بعده فقال في قولهم (ضقت به ذرعًا): « فالفعل للذرع؛ لأنك تقول: ضاق ذَرْعي به فلما جعلت الضيق مسندًا إليك فقلت: ضقت، جاء الذَّرع مفسراً؛ لأنَّ الضيق فيه؛ كما تقول: هو أوسعكم داراً. دخلت الدار لتدل على أن السعة فيها لا في الرجل »[11]. ثم تتابع ذكر المسند والمسند إليه بعد سيبويه والفراء، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب النحو من ذكرهما.

ثانياً: الاعتراض لغة واصطلاحا

أ. لغةً

للاعتراض في لغة العربِ معان عدة، منها: « المنع؛ والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءٌ منع السابِلَةَ من سلوكه »[12]. وفي حديث سراقة أنه عرض

9- في النحو العربي نقد وتوجيه، لمهدي المخزومي، ص 31.
10- الكتاب، لسيبويه، 23/1.
11- معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء، 79/1.
12- القاموس المحيط، للفيروز أبادي، 646/1.

لرسول الله ﷺ وأبي بكر الفرس تزرع؛ أي: اعترض بها الطريق ليمنعها من السير[13]. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 224].

قال الفراء: «لا تجعلوا الحلف بالله معترضًا مانعًا لكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس»[14]، فجعل العُرْضَةَ بمعنى الاعتراض، وقال ابن دريد: «وجعلت فلانًا عرضة لكذا وكذا؛ أي نصبته له»[15]. وأيد الأزهري قول ابن دريد فقال: «وهذا قريبٌ مما قاله النحويون؛ لأنه إذا نُصِبَ فقد صار معترضًا مانعًا»[16]، ويقال: «اعترض له بسهم: أقبل قِبَلَه فرماه فقتله. واعترض عرضه: نحا نحوه. واعترض الفرس في رسنه. وتعرّض: لم يستقم لفائدة. ويقال: اعترض الجند على قائدهم، واعترض الناس: عرضهم واحدًا واحدًا»[17]، «و(اعترض) الشيء: صار عارضًا، كما تكون الخشبة في النهر أو الطريق.

ويقال: اعترض دونه: حال. واعترض له: منعه. واعترض دونه: أنكر قوله أو فعله، و له شيء أقبل نحوه فرماه به فقتله، والشيء عرضه. ويقال: اعترض المتاع للبيع، واعترض القائد الجند، وعرض فلان: وقع فيه وتنقصه»[18].

«ويقال جرى في عُرض الحديث، ويقال في عرض الناس كل ذلك يوصف به الوسط»[19].

والذي يتبين من هذه التعريفات أن أكثر استعمالات المادة تدل على التوسط بين شيئين متلازمين يطلب كلٌ منهما الآخر، كما تحمل أيضًا معنى البروز والظهور، وكل هذه الدلالات كانت عاملًا مساعدًا للنحويين والبلاغيين للخروج

13- أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب برقم 3906.
14- معاني القرآن، لأبي زكرياء الفراء، 144/1.
15- جمهرة اللغة، لابن دريد، 747/2.
16- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، 288/1.
17- لسان العرب، لجمال الدين بن منظور، 7 / 188، 189، 190.
18- المعجم الوسيط، قام بإخراجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، 1/ 594.
19- تهذيب اللغة، للأزهري، 292/1.

بمصطلح يطلقونه على كل جملة وقعت بين شيئين متطالبين، وهذه الجملة الواقعة بين المتطالبين فيها من المعاني البارزة، واللطائف الواضحة ما لا يخفى.

ب. اصطلاحًا

عرف ابن هشام الجملة المعترضة بقوله: هي «المعترضة بين شيئين، لإفادة الكلام تقوية وتسديدًا أو تحسينًا»[20]

فقوله: «(المعترضة بين شيئين) أي: متلازمين لإفادة الكلام المعترضة في أثنائه تقوية، أي: توكيدًا،

وقوله: (وتسديدًا) مرادف لما قبله. وقوله: أو تحسيناً، أي فهي: لمجرد تزيين اللفظ ولا تفيد تقوية أو توكيدًا لما قبلها»[21].

«وهي من ثم تنزل منزلة الصفة في الفائدة، وتوضح عن الشيء وتؤكده[22]، مثال ذلك قول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي -وَأَبِيكَ- تَعْرِفُ مَالِكًا وَالحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

ففصل بالقسم الذي هو (وأبيك)، بين الاسم الموصول وصلته؛ لأن فيه تأكيدًا للصلة، حتى كأنه قال: ذاك -الذي تعرف- مالكًا حقًا»[23]؛ «ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل (فيه) بغيره، إلا شاذًّا أو متأولاً؛ وذلك أن الاعتراض لا موضع له من الإعراب، ولا يعمل فيه شيء من الكلام المعترض به بين بعضه لبعض»[24].

ويعرف الجرجاني الاعتراض بقوله: «هو أن يأتي في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين، معنىً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة سوى رفع الإيهام، ويسمى الحشو أيضًا كالتنزيه في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ

20- مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، 2 /47.
21- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، 2 / 406.
22- الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، 2 /261.
23- شرح جمل الزجاجي والشرح الكبير، لابن عصفور الأشبيلي، 1 / 188.
24- الخصائص، لابن جني، 1/ 335، 337، 341.

وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: 57]، فإن قوله: (سبحانه) جملة معترضة لكونها بتقدير الفعل وقعت في أثناء الكلام، لأن قوله: (ولهم ما يشتهون) عطف على قوله (البنات) والنكتة فيه تنزيه الله عما ينسبون إليه »[25].

وقد عرفها السيوطي بأنها: « التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه »[26].

وعرفها أيضًا فخر الدين قباوة في كتابه (إعراب الجمل وأشباه الجمل): بأنها « الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، أو متطالبين، لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه. وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزئيه، وليست محمولة لشيء فيه »[27].

المبحث الأول: الجملة المعترضة

ويشتمل على مطلبين:
المطلب الأول: أهمية الاعتراض في الجملة
المطلب الثاني: مواضع الجملة المعترضة

المطلب الأول: أهمية الاعتراض في الجملة

لا يستمد التركيب النحوي روعته وجماله -في مواقع كثيرة- إلا من خلال الاعتراض؛ فهو الأسلوب الذي يجيب عن تساؤلات المتلقي، وعن لطائف ما كانت لتكون لولا وجوده في الجملة العربية؛ فالجملة المعترضة تفرض نفسها على المتكلم؛ لأن « الأثر الدلالي الأشمل وراء الاعتراض يتمثل في أن حركة الصياغة بهدف إفساح المجال لما يعترض به ليست أمرًا متوقعًا »[28]، ومن ثم فهي « كالثمرة الكريمة تسقط فور نضجها، لا تبالي في أي موقع سقطت، لو أن

25- التعريفات، للشريف الجرجاني، ص31.
26- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، 4/ 51.
27- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص67.
28- جدلية الإفراد والتركيب، لمحمد عبد المطلب، ص 169.

المتكلم هيأ لها مكانًا غير الاعتراض لما التفت السامع إليها، إلا بقدر ما يلتفت لغيرها من الجمل»[29].

والقرآن والشعر يشيران إلى هذا الفن اللغوي الذي يؤصله التركيب الاعتراضي، قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ﴾ [الأنعام: 38].

يبين الله -تعالى- في هذه الآية الكريمة أن لكل جنس ونوع من هذه الأمم خصائصَ كما لأمم البشر خصائصها؛ أي: «جعل الله لكل نوع ما به قِوامُه وألهمَه اتباعَ نظامه، وأن لها حياةً مؤجلةً لا محالة»[30].

إن تقرير مثل هذه الحقيقة من قبل الخالق -جل وعلا- قد يستغربها الإنسان الضعيف الغافل؛ لذا جاءت الجملة الاعتراضية الماضوية المنفية بـ(ما)، (ما فرطنا في الكتاب من شيء) في إبّانها؛ لتذكِّره وتبين له «سعة علم الله -تعالى- وعظم قدرته»[31]؛ «أي: ما تركنا وما أغفلنا في القرآن شيئًا من أمر الدين يحتاج الناس إليه في أمورهم إلا بيّناه»[32].

والقرآن بهذا الأسلوب الاعتراضي المعجز يضع المتلقي أمام جملتين:

الأولى: (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم -ما فرطنا في الكتاب من شيء- ثم إلى ربهم يحشرون)

الثانية: (وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ثم إلى ربهم يحشرون)

وإذا تأملنا الجملتين اتضح لنا أن التعبير القرآني قد اشتمل على جملة مزايا نجملها في الآتي:

- اعتراض مجرى التركيب بما يحول دون اتصال عناصر الجملة

29- مراجعات في أصول الدرس البلاغي، لمحمد محمد أبي موسى، ص127.

30- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 213/7.

31- المصدر السابق217/7.

32- صفوة التفاسير، لمحمد علي الصابوني، 361/1.

- نفي التفريط؛ وهو الترك والإهمال عن ذاته الإلهيه.
- دخول من الزائدة في سياق النفي (من شي) أفاد عدم التفريط في صغائر الأمور وكبائرها.
- شد انتباه المتلقي إلى هذه الجملة الصغرى؛ لأن أهمية المعنى تأتي من أهمية الموقع، يقول الدكتور محمد عبد المطلب: « لا شك أن التركيب الذي يحتوي على الاعتراض يفرز دلالته في شكلها المتجدد من خلال هذا الاعتراض »[33]، وهو « يمثل محوراً من محاور الخَلْق اللغوي الذي يعمل على اختراق حدود الإطار الثابت للأسلوب وقوانين اللغة »[34].

وفي الشعر الجاهلي شواهد كثيرة تبين أهمية التركيب الاعتراضي وكثرة جريانه على ألسنتهم، من ذاك قول زهير بن أبي سلمى[35]:

سَئِمْتَ تَكَالِيفَ الحَيَاةَ، وَمَن يَعِشْ ثَمَانِينَ حَولًا -لَا أَبَا لَكَ- يَسْأَمِ

ذهب الدكتور فخر الدين قباوة إلى أن التركيب الاعتراضي (لا أبالك)، هو « اعتراض فصل بين الجملتين، وليس المراد به التوكيد، أو التوضيح، أو الدعاء بفقد الأب، وإنما أورده على عادة العرب في إجرائهم إياه مجرى المثل؛ للتحسين والتزيين »[36]، فالأستاذ قباوة يرى أن جملة (لا أبا لك) لا تأثير لها في التركيب، وهي بالتالي لا تؤثر في الكلام زيادة أو نقصا، وأن وجودها في الكلام -حسب زعمه- كخروجها منه، وهو بهذا قد غفل عن موضع الحسن وفائدة الاعتراض في البيت، فجملة (لا أبا لك)، قد اكتسبت أهميتها من اعتراضها للتركيب الشرطي، وهي كثيراً ما تأتي في مواضع الضجر، والضيق، والعتاب، وهي « كلمة ظاهرها الدعاء على المخاطب، وإنما يراد بها التنبيه والإعلام، ولها نظائر في العربية، مثل (ثكلتك أمك) و(ويحك) »[37]، ولو لم يعترض الشاعر مجرى النمط التركيبي بما

33- جدلية الإفراد والتركيب، لمحمد عبد المطلب، ص167.
34- المصدر السابق، ص 317.
35- ينظر: ديوانه ص86
36- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص68.
37- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، لمحمد علي طه الدرة، 349/2.

يحول دون اتصال عناصر الجملة ما استطعنا أن نحس بما يعانيه الشاعر من آلام، فزهير قد بلغ من العمر أرذله، وقد نجح في اختيار هذه الجملة الاعتراضية للتعبير عما في نفسه من مشاعر اليأس والضيق.

المطلب الثاني: مواضع الاعتراض في الجملة

رصد النحويون المجال التركيبي الذي يسمح بدخول (المعترض به) بهدف تقوية المعنى وتوضيحه في مواضع كثيرة، نذكر منها:

الأول: بين المبتدأ وخبره، كقوله[38]:

وَفِيهِنَّ -وَالأَيَّامُ يَعْثُرْنَ بِالفَتَى- نَوَادِبُ لا يَمْلَلْنَهُ وَنَوَائِحُ

فالجملة المعترضة قد وقعت بين المبتدأ (نوادب)، والخبر المقدم (فيهن)، ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو (زيد -أظن- قائم)[39].

الثاني: «بين ما أصله المبتدأ والخبر، كقوله:

وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي -وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا- أَزُورُهَا

وذلك على تقدير (أزورها) خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة، أي: التي أقول لعلي»[40]، فالهاء في لعلي أصلها مبتدأ، وجملة أزورها هي الخبر.

الثالث: «بين الفعل ومرفوعه، كقوله»[41]:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي -وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ- أَسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلِ

فجملة (والحوادث جمة) وقعت بين شيئين متلازمين هما الفعل أدرك

38- البيت لمعن بن أوس، ينظر الأمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل القالي، 192/2.
39- ينظر مغني اللبيب، لابن هشام، 47/2.
40- مغني اللبيب، لابن هشام، 47/2. والبيت منسوب للفرزدق وهو غير موجود في ديوانه.
41- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي السيوطي، 53/2. ومغني اللبيب، لابن هشام، 47/2. والبيت نسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني دارم. ينظر: شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، 807/2

وفاعله أسنة.

الرابع: بين الفعل ومفعوله كقوله[42]:

وَبُـــدِّلَتْ -وَالـــدَّهْرُ ذُو تَبَـــدُّلِ- هَيْفًـــا دَبُـــوراً بِالصَّـــبَا وَالشَّـــمْأَلِ

حيث وقعت الجملة المعترضة بين الفعل (بدل) والمفعول (هيفا).

الخامس: بين المفعول والفاعل، نحو قول امرئ القيس[43]:

ولَـوْ أَنّ مـا، أَسْـعَى، لِـأَدْنَى مَعِيشَـةٍ كَفَـانِي، -وَلَـمْ أَطْلُـبْ-، قَلِيـلٌ مِـنَ
ولكنمـــا أَسْـــعَى لمجـــدٍ مُؤَثَّـــلٍ وَقَـد يُـدْرِكُ المَجْـدَ المؤَثَّـلَ أَمْثَـالِي

السادس: بين الفعل وشبه الجملة المتعلقة به، نحو[44] قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 2]، فوقعت الجملة المعترضة بين الفعل (لتنذر) وشبه الجملة (إليك).

السابع: بين الشرط وجوابه، نحو[45]. قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 101]، فقوله: (والله أعلم بما ينزل) هي جملة اعتراضية بين أداة الشرط إذا وجوابها.

الثامن: بين القسم وجوابه، نحو قول النابغة[46]:

لَعَمْرِي -وَمَا عَمْـرِي عَلَـيَّ بِهَـيِّنٍ- لَقَـد نَطَقَـتْ بُطْـلاً عَلَـيَّ الأَقَـارِعُ

فجملة (وما عمري علي بهين) اعتراضية، وقعت بين القسم (لعمري)،

42- مغني اللبيب، لابن هشام، 2/ 47، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، 2 / 407، 406. والبيت نسبه السيوطي إلى أبي النجم العجلي. ينظر: شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي449/1.

43- ينظر: ديوانه ص140.

44- ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص69.

45- مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 48، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 412، 413.

46- إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، ص69.

وجوابه (لقد).

التاسع: بين الموصول وصلته، كقول الفرزدق[47]:

تَعَشَّ، فَإِنْ عَاهَدْتَنِي، لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ-يَاذِئْبُ- يَصْطَحِبَانِ

العاشر: « بين أجزاء الصلة، نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ۖ مَّا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ [يونس: 27]، فإن جملة (وترهقهم ذلة) معطوفة على (كسبوا السيئات) فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم، وجملة (مالهم من الله من عاصم) خبر »[48].

الحادي عشر: بين الموصوف وصفته كقوله تعالى[49]: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 75-76].

في هذه الآية اعتراض بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون) [50].

الثاني عشر: « بين الحرف وتوكيده كقول الراجز »[51]:

لَيْتَ -وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ- لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

الثالث عشر: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه، كقوله:

كَأَنّ -وَقَد أَتَى حَولٌ كميلُ- أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُول

فالجملة المعترضة قد وقعت بين الحرف الناسخ (كأن) ومدخوله (أثافيها)، « كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم

47- المصدر السابق ص 69. والبيت في ديوانه، 329/2.

48- مغني اللبيب، لابن هشام، 50/2.

49- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عظيمة، 4 / 307، وينظر: همع الهوامع، للسيوطي 4 / 53.

50- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 50.

51- مغني اللبيب، لابن هشام، 2 /51. والبيت نسبه السيوطي إلى رؤبة بن العجاج. ينظر: شرح شواهد المغني، 820/2.

كأن»[52].

الرابع عشر: «بين حرف التنفيس والفعل، كقوله:

وَمَـا أَدْرِى وَسَـوفَ -إِخـالُ- أَدْرِي أَقَـــومٌ آلُ حِصْـــنٍ أَمْ نِسَـــاءُ

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن (سوف) وما بعدها اعتراض بين (أدري) وجملة الاستفهام»[53].

الخامس عشر: «بين قد والفعل، كقوله»[54].

أخَالـدُ قَـد -وَاللهِ- أَوْطَـأْتُ عَشـوَةً وَمَـا قَائِـلُ المَعْـرُوفِ فِينَـا يُعَنَّـفُ

فاعترض بجملة القسم (والله) بين قد والفعل الماضي (أوطأ).

السادس عشر: بين حرف النفي ومنفيه، كقوله:

وَلَـــا -أَرَاهَـــا- تَـــزَالُ ظَالِمَـــةً تُحْـــدِثُ لِـــي نَكْبَـــةً وتَنْكؤُهَـــا

فالأصل وأراها لا تزال ظالمة فاعترض بجملة (أراها) بين (لا) وبين منفيها[55].

السابع عشر: «بين المتضايفين، كقولهم: (هذا غلامُ -والله- زيدٍ) و(لا أخًا -فاعلم- لزيد) وقيل:

(الأخ) هو الاسم والظرف الخبر، وإن (الأخ) حينئذ جاء على لغة

52- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 51. والبيت نسب إلى أبي الغول الطَّهْوي. ينظر: شرح شواهد المغني، للسيوطي، 818/2.

53- مغني اللبيب، لابن هشام، 51/2. والبيت لزهير بن أبي سُلمى. ينظر: ديوانه ص13.

54- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 52، وينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 4 / 54. والبيت نسبه السيوطي لأبي يزيد بن عبد الله البجلي. ينظر شرح شواهد المغني، 488/1.

55- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 52، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 2/ 421. والبيت منسوب لإبراهيم بن هرمة. ينظر شرح شواهد المغني، للسيوطي، 826/2.

القصر »[56]

الثامن عشر: بين جملتين مستقلتين، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿٢٢٢﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 222-223] فإن (نساؤكم حرث لكم) تفسير لقوله تعالى: (من حيث أمركم الله)؛ أي أن المأتى الذي أمركم به الله هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ... ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [آل عمران: 36] فيمن قرأ بسكون تاء (وضعت)، إذ الجملتان المصدرتان بـ (إني) من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الذي طَلَبَتْه كالأنثى التي وُهِبَتْ لها[57].

المبحث الثاني: أسرار الجملة المعترضة في السورة

لما كانت الجملة المعترضة هي التي تعترض بين شيئين متلازمين -كما أشرنا- لإفادة الكلام المعترضة في أثنائه تقويةً؛ أي: توكيدًا، وتسديدً، وتحسينًا، رصد المعربون مواقعها، وبين أرباب اللغة أهميتها.

قال ابن جني: « اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير، قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليه ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذًا، أو متأوَّلًا، قال تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: 75-76]، فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله:(وإنه لقسم لو تعلمون عظيم)؛ لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله: (فلا أقسم بمواقع النجوم) وبين جوابه الذي هو قوله: (إنه لقرآن

56- مغني اللبيب، لابن هشام، 2 / 51، وينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لابن هشام، 2 /421.

57- مغني اللبيب، لابن هشام، 52/2.

كريم)، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراضٌ آخر بين الموصوف الذي هو(قسم) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله: (لو تعلمون)، فذانك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم»[58].

وبهذا فإن المتكلم قد يجد نفسه مضطرٌ إلى اعتراض الشيئين المتلازمين؛ لتقوية كلامه أو توضيحه، كما أنه لا ينبغي للمتلقي أن يعترض المتكلم إلا إذا كان اعتراضه سيفيد فائدةً عظيمةً، تبرر ذلك الاعتراض.

وقد بين ابن جني أهمية الاعتراض -بعد أن استشهد له بأمثلة كثيرة- فقال: «والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير حسنٌ، ودالٌ على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه»[59].

وقبل أن نشرع في توضيح الجملة المعترضة في هذه السورة المباركة، نود الإشارة إلى أن ما سجله ابن جني وغيره من النحويين من شواهد الاعتراض، ورد غالبًا بين متلازمين، أما عند البيانيين فللاعتراض دورٌ آخر وموقعٌ آخر، يَرِدُ تكميلًا وتذييلًا للكلام السابق.

قال ابن هشام: للبيانيين في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفةٌ لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: 133]، فقوله: (نحن له مسلمون)، يجوز أن يكون حالًا من فاعل (نعبد)، أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفةً على (نعبد)، وأن تكون اعتراضيةً مؤكدة؛ أي: من حالنا أنا مخلصون له التوحيد[60].

ومن شواهد ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُو۟لُوا۟ بَقِيَّةٍ

58- الخصائص، لابن جني، 336/1

59- المصدر السابق، 341/1.

60- ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 57/2

يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَآ أُتْرِفُوا۟ فِيهِ وَكَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴾ [هود: 116]؛ ففي جملة (وكانوا مجرمين) ثلاثةُ أوجه:

الأول: أن تكون عطفًا على (أترفوا)

الثاني: أنها عطف على (واتبع)

الثالث: أنها اعتراضيةٌ، آخر الكلام، فهي حكمٌ عليهم بأنهم قومٌ مجرمون، وذكر الزمخشري ذلك[61]، قال أبو حيان: «ولا يسمى هذا اعتراضًا في اصطلاح النحو؛ لأنه آخر آية، فليس بين شيئين يحتاج أحدهما إلى الآخر»[62].

وعليه فإن هذا البحث سيتناول الجملة المعترضة في سورة (ص) من منظور النحويين لا البلاغيين، وفق الآتي في المواضع الآتية:

الموضع الأول: قول الله تعالى: ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ۝١ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى عِزَّةٍ وَشِقَاقٍ ۝٢ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَوا۟ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣ وَعَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ ۖ وَقَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلْءَالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴾ [ص: 1-5]

إن العزة عن الحق والشقاق لله تعالى ولرسوله ﷺ من الأشياء التي تثير في نفس السامع السؤال عن جزاء مرتكب هذه المعصية؛ فجيء بالجملة المعترضة، وهي قوله تعالى: (كم أهلكنا من قبلهم من قرن فنادوا ولات حين مناص)، للإجابة على ذلك السؤال، «فالجملة معترضة بين جملة (بل الذين كفروا في عزة وشقاق)، وجملة (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم)»[63]. والأصل في هذا التركيب: (ص والقرآن ذي الذكر بل الذين كفروا في عزة وشقاق وعجبوا أن جاءهم منذر منهم وقال الكافرون هذا ساحر كذاب)، فأتاح النظام اللغوي أن يذكر بين عناصر الجملة جملةً أخرى، سماها النحاة والبلاغيون: (الجملة الاعتراضية)، فهي «من حيث التحليل النحوي لا محل لها من الإعراب؛ أي أنها لا تمثل عنصراً إسنادياً ولا غير إسنادي، في بناء الجملة. ولكنها من جانب آخر لا تنفك عن الجملة الأصلية ولا تزول عنها من حيث معناها؛ لأنها تعترض بين عنصرين متضامين

61- ينظر: الكشاف، للزمخشري، 298/2.

62- البحر المحيط، لأبي حيان، 272/5.

63- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 206/23.

متلازمين»[64]، «لإفادة الكلام تقويةً وتسديداً أو تحسينا»[65].

فالجملة المعترضة جاءت لتبين لهؤلاء الكفرة العقاب الذي سيحل بهم إن أصروا على كفرهم وشقاقهم، وقد وقعت بين الجملتين المتطالبتين للدلالة على أهمية المعنى وحاجة السياق له، «فكان هذا البيان إخباراً مرفقًا بحجة من قبيل قياس تمثيل؛ لأن قوله: (من قبلهم) يؤذن بأنهم مثلهم في العزة والشقاق، ومتضمنًا تحذيراً من التريث عن إجابة دعوة الحق؛ أي: ينزل بهم العذاب فلا ينفعهم ندمٌ ولا متاب، كمالم ينفع القرون من قبلهم»[66].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنۡهُمۡۖ وَقَالَ ٱلۡكَٰفِرُونَ هَٰذَا سَٰحِرٌ كَذَّابٌ ۝٤ أَجَعَلَ ٱلۡأٓلِهَةَ إِلَٰهٗا وَٰحِدًاۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٌ عُجَابٞ ۝٥ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ وَٱصۡبِرُواْ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيۡءٞ يُرَادُ ۝٦ مَا سَمِعۡنَا بِهَٰذَا فِي ٱلۡمِلَّةِ ٱلۡأٓخِرَةِ إِنۡ هَٰذَآ إِلَّا ٱخۡتِلَٰقٌ﴾ [ص: 4-7]

جملة (وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا على آلهتكم إن هذا لشيء يراد)، جملة معترضة وقعت بين قولهم: (أجعل الآلهة إلها واحداً إن هذا لشيء عجاب)، وقولهم: (ما سمعنا بهذا في الملة الآخرة إن هذا إلا اختلاف)، فما سر الإتيان بالجملة المعترضة في هذا النظم القرآني العجيب؟

المنذر هو الرسول ﷺ وقد وُصِفَ بأنه منهم للإشارة إلى سوء نظرهم من عَجَبِهم؛ إذ كونه منهم أولى من أن يكون من غيرهم[67]، فهم بالغوا في تعجبهم من جعل الآلهة إلها واحداً، فجاءت الجملة المعترضة لتوضح ما يضمرونه في أنفسهم تجاه هذا الإله، حيث بينت أن هذا الملأ وهم أشراف قريش قد انطلقوا عن مجلس أبي طالب وهم يقولون: لا حيلة لكم في دفع أمر محمد، فاصبروا على آلهتكم، واتركوا ما جاء به من الدعوة إلى نبذ الآلهة والإيمان بإلهٍ واحدٍ هو الله جل في علاه فكانت الجملة الماضوية المعترضة بيانًا وتوضيحًا لما يضمرون من خبث للدعوة لعبادة الله تعالى ونبذ عبادة الأصنام، حيث قطعت الجملة المعترضة الدلالة

64- بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص82.
65- مغني اللبيب، لابن هشام، 47/2.
66- التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، 206/23.
67- ينظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور 209/23.

المتصلة في التركيب؛ لإضافة معنى جديد يتطلبه السياق.

قال صاحب الكشاف: «واصبروا عنها ... في الملة الآخرة، في ملة عيسى التي هي آخر الملل ... أو في ملة قريش التي أدركنا عليها آباءنا»[68].

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٢﴾ وَثَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ۖ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْأَحْزَابُ ﴿١٣﴾ إِن كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ﴾ [ص: 12-14]

هذه الآيات تسليةٌ للنبي ووعد له بالنصر، وتعريض بوعيد مكذبيه، بأنهم صائرون إلى ما صارت إليه هذه الأقوام[69]، وقد جاء بالوصف المعترض بين المعطوف -ثمود- والمعطوف عليه -فرعون- تمييزاً للموصوف عن بقية المذكورين؛ «لعظمة ملكه وقوته، لم يكن ذلك ليحول بينه وبين عذاب الله تعالى»[70]؛ «فذو الأوتاد معناه ذو الملك الثابت أصلُه من ثبات البيت المطنَّب بأوتادٍ، فاستعيرت لثبات الملك»[71].

«وجملة (أولئك الأحزاب) معترضة بين جملة (كذبت قبلهم) وجملة (إن كل إلا كذب الرسل فحق عقاب)»[72].

ومعنى الاعتراض هو «كل كلام أدخل في غيره، أجنبي، بحيث لو أسقط لم تختل فائدة الكلام»[73]، فقوله: (أولئك الأحزاب) أوردها اعتراضًا بين الجملتين لبيان حال أولئك المذكورين، «وأنهم هم الأمم لا تضاهيهم أمم في القوة والشدَّة»[74]. فالنص -كما ترى- في حاجة إلى هذه الجملة الاعتراضية لتكوِّن -مع غيرها من الجمل- هذا النظم العجيب، لتخويف مشركي العرب من أن ينزل بهم ما نزل بأولئك على حد قوتهم وجبروتهم، كما أنه لا ينبغي أن نغفل عن دور

68- الكشاف، للزمخشري، 73/4.
69- ينظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 220/23.
70- المصدر السابق، 220/23.
71- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، 217/7.
72- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 221/3.
73- الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، 167/2.
74- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 222/23.

الجملة المعترِضة في التأثير على دلالة النص؛ فهي جزءٌ من النص الذي هو عبارة عن مجموعة جمل ترتبط وتشترك فيما بينها في أمرين: أمر السبك: وهو الربط اللغوي، وأمر الحبك: وهو الربط الدلالي، والانسجام[75]، وبذلك تكون العلاقة بين الجملة المعترِضة والنص هي علاقة تداخل؛ «لأن نحو الجملة جزءٌ من نحو النص بناء علىَ أن الجملة إحدى لبناته، وإذا كانت الجملة في النص ترتبط بما قبلها وما بعدها من الجمل ارتباطًا لغويًا ونحويًا، فإنها ترتبط أيضًا دلاليًا؛ لأن الجملة في النص ذات دلالة جزئية، ولا يمكن أن تتقرر بالتحديد الدلالة الحقيقية لكل جملة داخل ما يسمى بكلية النص إلا بمراعاة الدلالة السابقة واللاحقة في ذلك التسلسل (التتابع الجملي)؛ إذ ينظر إلى النص مهما صغر حجمه على أنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، فالاعتداد هنا ليس بالامتداد الطولي، بل بالأبنية الكبرى المتلاحمة داخليًا التي يقدمها النص»[76]، ومن ثم فإنه لا شك أن الجملة الصغرى -أولئك الأحزاب- قد نجحت في إفراز دلالة جديدة للتأثير على المتلقي، ولفت انتباهه إلى أولئك المذكورين؛ لأن أهمية الدلالة تأتي من أهمية الموقع.

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ رَبَّنَا عَجِّل لَّنَا قِطَّنَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْحِسَابِ ﴿١٦﴾ ٱصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾ إِنَّا سَخَّرْنَا ٱلْجِبَالَ مَعَهُۥ يُسَبِّحْنَ بِٱلْعَشِىِّ وَٱلْإِشْرَاقِ﴾ [ص: 16-18]

في هذه الآية جاء النظم القرآني بالجملة المعترضة بين جملة (واذكر عبدنا داوود ذا الأيد)، وجملة بيانها وهي (إنا سخرنا الجبال معه والطير)، كالثمرة الناضجة تسقط في أي مكان، فجملة إن ومعموليها (إنه أواب) معترضة بين الجملتين، وهي تعليل للأمر، بذكره إيماءً إلى أن الأمر لقصد الاقتداء به[77].

إن المشددة المكسورة لها فائدتان؛ تنصب الاسم وترفع الخبر، وتفيد التوكيد والتحقيق؛ إذ تؤكد النسبة بين الاسم والخبر[78]. وهي تفيد التعليل؛ لأنه

75- ينظر نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، لأحمد عفيف، ص63.
76- نحو النص بين الأصالة والحداثة، لأحمد محمد عبد الراضي، ص44، 43.
77- ينظر التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 227/23.
78- ينظر: معاني الحروف، للرماني النحوي، ص 109، 101.

نوع من التوكيد، قال الزركشي: «واعلم أن كل جملة صدرت (بإن) مفيدة للتعليل وجواب سؤال مقدر»[79]، فهي تفيد أن ما بعدها علة لما قبلها.

إن قوله تعالى: (واذكر عبدنا داوود ذا الأيد) قد أورث للمخاطب حيرة عن سبب هذا الذكر الذي صيغ في صورة الأمر، فأزال حيرته بالتركيب الاعتراضي: (إنه أواب)، فالاعتراض بجملة (إن و معموليها) إنما يكون مستفاداً من موقعها في السياق، واعلم أن هذا الاعتراض له فائدتان، أولهما: التوكيد، والثانية: الربط؛ حيث ترتبط جملتها بسابقتها فتأتلفان، ولو أسقطت من الكلام لنبأ ما بعدها عما قبلها، فشتَّان الفارق بين وجود الجملة الاعتراضية (إنه أواب) في هذا النظم القرآني المحكم، وعدم وجودها، قال الشيخ الجرجاني: و«هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواءً دخولُها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي -يعني: إن- دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغًا واحدًا، وكأن أحدهما قد سبك في الآخر، هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطها رأيت الثاني منهما قد نبأ عن الأول وتجافى معناه عن معناه، ورأيته لا يتصل به، ولا يكون منه بسبيل»[80].

فالجملة «تعليل للأمر بذكره إيماءً إلى أن الأمر لقصد الاقتداء به»[81]، فكان للاعتراض بقوله: (إنه أواب) غاية الفخامة والجزالة.

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ ٱلرِّيحَ تَجْرِى بِأَمْرِهِۦ رُخَآءً حَيْثُ أَصَابَ ﴿٣٦﴾ وَٱلشَّيَٰطِينَ كُلَّ بَنَّآءٍ وَغَوَّاصٍ ﴿٣٧﴾ وَءَاخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِى ٱلْأَصْفَادِ ﴿٣٨﴾ هَٰذَا عَطَآؤُنَا فَٱمْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [ص: 36-39]

وفي هذا المشهد الحافل بالكرم والعطاء يجمع النظم القرآني بين المن والإمساك في ثنايا الجملة المعترضة، فما سرُّ الإتيان بهذه الجملة في هذا الموضع؟

79- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 406/2.
80- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص243.
81- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 227/23.

« قوله: (هذا عطاؤنا) إشارة إلى التسخير المستفاد من (فسخرنا له الريح)، إلى قوله: (والشياطين)؛ أي هذا التسخير عطاؤنا ... و(اُمْنُنْ) أمر مستعمل في الإذن والإباحة، وهو مشتق من المنِّ المكنَّى به عن الإنعام؛ أي فأنعم على من شئت بالإطلاق، أو أمسك في الخدمة من شئت »[82] من الشياطين. « وجملتا فامنن أو أمسك معترضتان بين قوله: (هذا عطاؤنا)، وقوله: (بغير حساب)، هو تفريع مقدم من تأخير »[83]

وهذا الاعتراض في أثناء الكلام[84] ترتَّب عليه أمران: أولهما: زيادة في العطاء؛ فتسخير الرياح نعمة من الله -سبحانه وتعالى- وجريانها بأمره نعمة أخرى، وكونها رخاء من تمام النعمة التي أنعمها -سبحانه- على نبيه سليمان، « فالشياطين كانوا يبنون له ما شاء من الأبنية، ويغوصون فيخرجون اللؤلؤ »[85]، وهي نعم خصَّ بها الله سليمان -عليه السلام- والشياطين مجموعتان، إحداهما مطلقة والأخرى مقيدة، فجاءت الجملة المعترضة زيادة في العطاء؛ حيث أسند إلى سليمان الإطلاق والتقييد، فقال: (فامنن أو أمسك)، والأمر الثاني: أنها أزالت الغموض؛ فقد بيَّنت أن أمرهم في يد سليمان يمنُّ على من يشاء، ويمسك من يشاء.

قال السمرقندي: « هذا عطاؤنا لك وكرامتنا عليك، وجملة (فامنن) تعني: فخلِّ سبيله من الشياطين، وجملة (أو أمسك) تعني: احبس في العمل والوثاق والسلاسل من شئت منهم، وقوله: (بغير حساب) أي: فلا تَبِعَة عليك في الآخرة فيمن أرسلته، وفيمن حبسته »[86]

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿ هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ ۝٥٥ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ ۝٥٦ هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ [ص: 55-57]

82- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 267/23.
83- المصدر السابق، 267/23.
84- ينظر البرهان في علوم القرآن، للزركشي، 59/3.
85- الكشاف، للزمخشري، 23/4.
86- تفسير السمرقندي، لنصر الدين السمرقندي، 287/3

قال الشيخ الطاهر بن عاشور: «وجملة (فليذوقوه) معترضة بين اسم الإشارة والخبر عنه، وهذا من الاعتراض المقترن بالفاء دون الواو»[87]، «وهي جملة مرتبة على الجملة التي قبلها، فهي بمنزلة جزاء شرط محذوف، وقوله تعالى: (حميم وغساق) خبر مبتدأ محذوف؛ أي هو حميم وغساق، وذا قد يشار به للمتعدد، أو مبتدأ محذوف الخبر؛ أي منه حميم ومنه غساق ... أو هذا مبتدأ خبره حميم، وجملة (فليذوقوه) معترضة»[88].

فهذا اسم إشارة يشار به إلى القريب الحاضر، فإللامَ أشار الله تعالى بقوله: (هذا) والإشارة إلى حاضر؟.

الجواب عن ذلك أن يكون أشار إلى ما عنده من العذاب وذلك كالحاضر، أو أشار إلى متوقع قد عُرف وانْتُظِر وقوعه في أقرب وقت، فجعله كالحاضر تقريبًا لأمره، قال صاحب التحرير والتنوير: «جيء باسم الإشارة القريب تنزيلًا للمشار إليه منزلة المشار إليه الحاضر، إيماءً إلى أنه محققٌ وقوعه»[89]، ثم جاء بالجملة المعترضة (فليذوقوه) بين المبتدأ (هذا) والخبر (حميم) فكان هذا اعتراضًا بين المتطالبين؛ لأن «دخول هذا العنصر يقطع الدلالة المتصلة في التركيب، ثم يعود التركيب إلى تمامه بعد دخوله فيتم المعنى في الكلام، بحيث لو أسقط العنصر الدخيل لبقي الأول على حاله في الإفادة»[90]؛ وبهذا فالآية الكريمة قبل الاعتراض هي: (هذا حميمٌ وغساقٌ)، فهذا -لا محالة- كلام مفيد مكون من مبتدأ وخبر، وبعد الجملة المعترضة هي: (هذا فليذوقوه حميم وغساق)، فالإفادة حاصلة قبل الاعتراض وبعده، «ولكن مع هذا لا ينبغي أن نغفل أمرين: أولهما: أن وضع الجملة المعترضة نفسه بين عنصرين متلازمين أو متطالبين يثير الانتباه، ويلفت التفكير. فلماذا كان سلوك العربية هنا أن تضع ما يسمى اعتراضًا بين عنصرين، كلٌ منهما يطلب الآخر طلبًا شديدًا، بحيث يتوقع المستمع ذكر ثانيهما

87- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 287/23.
88- روح المعاني، للألوسي، 204/12.
89- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، 283/23.
90- جدلية الإفراد والتركيب، محمد عبد المطلب، ص166.

عند ذكر أولهما»[91]، كقول القرآن في الاعتراض بين المبتدأ والخبر: (هذا – فليذوقوه– حميم وغساق)، وقوله في الاعتراض بين القسم وجوابه وبين الصفة والموصوف: (فلا أقسم بمواقع النجوم –وإنه لقسم –لو تعلمون– عظيم– إنه لقرآن كريم)؟ [الواقعة 78–80]، وللإجابة عن هذا السؤال نقول: أتى بالاعتراض بين القسم وجوابه «على قصد المبالغة للمقسم به واهتمامًا بذكر حاله قبل جواب القسم، وفيه الإعظام له والتفخيم لشأنه، وذلك يكون أوقع في النفوس وأدخل في البلاغة»[92]. وأتى بالاعتراض بين النعت ومنعوته، وهو قوله تعالى: (لو تعلمون) فإنه وسَّطه بين الصفة وموصوفها تفخيمًا لشأنه وتعظيمًا لأمره، كأنه قال: إنه لقسم لو تعلمون حاله أو تحقَّقتم أمره، لعرفتم عِظَمَه وفخامة شأنه[93]، وأتى بالاعتراض بين المبتدأ والخبر في سورة (ص) للفت الانتباه إلى أمر من تجاوز الحدَّ في الكبر والتعاظم، وهو الطاغي، فأتت جملة (فليذوقوه) بين المتلازمين لقطع الدلالة وتوكيدها؛ أي أنهم ذائقو هذا العذاب لا محالة.

الخاتمة

بعد هذه الوقفة الطويلة مع الجملة المعترضة، وبعد هذا الجهد يصل الباحث –بعون الله– إلى رصد أهم نتائجه في النقاط الآتية:

1. رصد الدارسون المجال التركيبي الذي يسمح بدخول المعترض به في مواضع كثيرة، بهدف تقوية المعنى وتسديده، أو تحسينه.
2. تبين من دراسة الجملة المعترضة في سورة (ص) أن الاعتراض ليس وسيلة من وسائل تحسين الكلام فحسب، وليس حشوًا –كما يتوهمه بعضهم– يمكن الاستغناء عنه، بل إنه إذا وقع موقعه المناسب كان من مقتضيات النظم، ومن متطلبات الكلام.
3. استبان من هذا البحث أن التركيب الاعتراضي هو جزء من اللغة التي يتعامل

91– بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، ص82.

92– الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، 169/2.

93– الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، ليحيى بن حمزة العلوي، 170/2، 169.

بها البشر، فيحدث -أعني الاعتراض- فيها أشكالًا متباينة، تضفي المتعة والوضوح لمن يتلقّاها سماعًا أو قراءةً.

4. تبين من النص القرآني أنه لا يمكن إسقاط الاعتراض من الجملة بأي وجه من الوجوه؛ لأنه لو سقط، سَقَطَ معه جزءٌ أصيل من المعنى، فالاعتراض يحمل بجانب كونه جزءًا من المعنى الأصلي معاني فرعية أخرى، تلتحم جميعًا في تكوين المعنى الكلي.

5. يقطع التركيب الاعتراضي الدلالة المتصلة في التركيب الأصلي، ثم يعود التركيب إلى تمامه بعد دخوله، فيتم المعنى في الكلام.

6. استبان من البحث أهمية التركيب الاعتراضي في الجملة؛ إذ به تفرز الجملة دلالة جديدة، وتخترق حدود الإطار الثابت للأسلوب وقوانين اللغة.

التوصيات

يوصي الباحث بدراسة ظاهرة التركيب الاعتراضي في القرآن الكريم والشعر، والتركيز على هذه الجانب من الدراسات اللغوية.

مصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم: برواية حفص عن عاصم.

1. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بلا طبعة وتاريخ.
2. أصول التفكير النحوي، لعلي أبي المكارم، منشورات الجامعة الليبية، بلا طبعة، 1973م.
3. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السرّاج، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، 1999م.
4. إعراب الجمل وأشباه الجمل، لفخر الدين قباوة، دار الأوزاعي للطباعة والنشر والتوزيع، النويري، بيروت لبنان، الطبعة الرابعة، 1972م.
5. الأمالي في لغة العرب، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا طبعة، 1978م.
6. البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، لأبي العباس أحمد بن محمد الزاوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.
7. البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين الزركشي، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، بلا تاريخ.
8. بناء الجملة العربية، لمحمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2003م.
9. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحب الدين الزبيدي الحنفي، دار الفكر، بلا طبعة، 1994م.
10. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون، تونس، بلا طبعة وتاريخ.
11. تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم، لنصر الدين أبي الليث السمرقندي، تح: محمد مطرجي، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1997م.
12. التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصُّلح، بيروت، بلا طبعة، 1990م.

13. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
14. جدلية الإفراد والتركيب، لمحمد عبد المطلب، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الطبعة الثانية، 2004م.
15. الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تح: يُسْري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1990م.
16. جمهرة اللغة، لابن دريد، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987م.
17. حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لجمال الدين بن هشام الأنصاري، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000م.
18. الخصائص، لابن جني، ت محمد علي النجَّار، المكتبة العلميَّة، بلا طبعة وتاريخ.
19. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عظيمة، دار الحديث القاهرة، 2004م.
20. دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تح: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
21. ديوان امرئ القيس، شرح عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2004م.
22. ديوان جرير الخطفي، دار صادر، بيروت، بلا طبعة وتاريخ.
23. ديوان زهير بن أبي سلمى، شرح حمدي طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، 2005م.
24. ديوان الفرزدق، شرح كرم البستاني، دار صادر، بيروت، بلا طبعة وتاريخ.
25. ديوان قيس بن الملوح، دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
26. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود الألوسي، تح: علي عبد الباري عطية، دار الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،

1415ه.
27. شرح التسهيل، لابن مالك الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، دار هجر، الطبعة الأولى، 1990م.
28. شرح جمل الزجاجي والشرح الكبير، لابن عصفور الأشبيلي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م.
29. شرح الرَّضي على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، 1996م.
30. شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.
31. الصّحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر الجوهري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م.
32. الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز، يحيى بن حمزة العلوي، مطبعة المقتطف، مصر، بلا طبعة، 1914م.
33. فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، محمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الثانية، 1989م.
34. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1986م.
35. القاموس المحيط، الفيروز آبادي، تح: مكتب تحقيق التراث، إشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 2005م.
36. الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، بلا تاريخ.
37. لسان العرب، لابن منظور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.
38. اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، لمحمد علي السرّاج، تنسيق: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1983م.
39. مختار الصّحاح، لمحمد الزاوي، دار الكتب، بيروت، لبنان، طبعة حديثه

منقحة، 1988م.
40. مراجعات في أصول الدرس البلاغي، لمحمد محمد أبي موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005م.
41. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسن أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة الأولى، 1969م.
42. المعجم الوسيط، أخرجه: إبراهيم مصطفى وآخرون، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا، بلا طبعة وتاريخ.
43. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م.
44. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب 2001م.